

حرية الإنترنت والصحافة

بين عامي 2021 و 2022 ، تراجعت الهند ثمان مراتب في مؤشر حرية الصحافة لمنظمة مراسلون بلا حدود ، لتحل المرتبة 150 على مستوى العالم.

وثق تقرير عام 2023 الصادر عن Access Now وتحالف KeepItOn# الهند كرائد عالمي في عمليات إغلاق الإنترنت للعام الخامس على التوالي. تُظهر البيانات الواردة من مركز قانون حرية البرمجيات أن معظم عمليات الإغلاق كانت وقائية بطبيعتها. زادت أوامر الإزالة من قبل الحكومة الهندية بنسبة 111٪ بين عامي 2021 و 2022. وبشكل الإغلاق لمدة 552 يوماً في كشمير أطول إغلاق للإنترنت في بلد ديمقراطي.

بين عامي 2010 و 2020 ، تم اعتقال 154 صحفياً أو اعتقالهم أو استجوابهم أو مضايقتهم بسبب عملهم. أكثر من 40٪ من الحوادث وقعت في عام 2020 نفسه. فرضت الحكومة حظر سفر على أكثر من 22 صحفياً ، تعرض العديد منهم لمداهمات وتهديدات واحتجاز. وواجهت وسائل الإعلام المستقلة ، بما في ذلك بي بي سي ، مداهمات أو تعليقاً مؤقتاً بعد التغطية التي تنتقد الحكومة.

المؤسسات الديمقراطية

في يناير 2023 ، حذر كبار قضاة المحكمة العليا السابقين من أن هيئات الرقابة "تحولت إلى أذرع ممتدة للحكومة المركزية" وأنها كانت "تجاهل دستور الهند".

يشير البحث الذي أجرته المادة 14 من عام 2022 إلى أنه لمدة 1.5 عام ، لم يكن هناك تقدم في ست قضايا ذات أهمية وطنية في المحكمة العليا ، وظل 53 قضية تتطلب مراجعة أوسع من قبل هيئة الدستور معلقة.

منذ يوليو 2022 ، لم يكن لحزب بهاراتيا جانانا الحاكم ممثلين مسلمين في أي من مجلسي البرلمان أو مجالس الدولة.

عوامل الخطر للغالبية العظمى

يصنف مشروع الإنذار المبكر في عام 2023 الهند في المرتبة الثامنة من حيث الخطورة من حيث الاهتمام بالفظائع الجماعية ضد الأقليات الدينية من بين 162 دولة.

العنف الموجه على أساس الخصائص المحمية يستهدف بشكل غير متناسب الأقليات الدينية. من بين أكثر من 19014 ضحية تم التحقق منها للعنف الطائفي والاعتداءات الجسدية والقتل خارج نطاق القانون منذ عام 2017 (الحالة: أغسطس 2022) ، الغالبية (86.7٪) من المسلمين. كما ارتفع العنف ضد المسيحيين بنسبة 81٪ بين عامي 2020 و 2021. وتعرض أكثر من 2000 مسيحي للهجوم والإصابة في الأشهر التسعة الأولى من عام 2021.

ينخرط المشرعون والوزراء المنتخبون في خطاب الكراهية وإضفاء الشرعية على العنف ضد الأقليات الدينية. ومن الأمثلة على ذلك حث النائب من حزب بهاراتيا جانانا براغيا ثاكور (2022) الحاضرين في مؤتمر على "الحفاظ على شحذ السكاكين" ، ودعا وزير الدولة للشؤون المالية بحكومة بهاراتيا جانانا ، أنوراج ثاكور (2020) ، إلى "إطلاق النار على خونة البلاد" ، مما أدى إلى اندلاع أعمال عنف مجتمعية مات ما لا يقل عن 53 شخصاً ، ووصف وزير الداخلية الهندي من حزب بهاراتيا جانانا أميت شاه (2019) لاجئي الروهينجا "بـ"النمل الأبيض".

المجتمع المدني والمساحات المدنية

في عام 2020 ، خفض تقرير Freedom in the World الصادر عن منظمة Freedom House تصنيف الهند إلى "دولة خالية من الحفلات" ، وصنف الهند كواحدة من "البلدان في دائرة الضوء" فيما يتعلق بـ "تدهور الحريات الأساسية". اعتبر معهد V-Dem الهند "أوتوقراطية انتخابية" لعدة سنوات متتالية. يعتبر معهد V-Dem الهند واحدة من "أسوأ المستبدن في السنوات العشر الماضية".

بين عامي 2015 و 2018 ، كان هناك انخفاض بنسبة 40 في المائة في تمويل المنظمات غير الحكومية في الهند بعد التعديلات على قانون (لائحة) المساهمة أجبرت منظمة العفو الدولية في الهند على تعليق عملياتها في (FCRA) الأجنبية الهند في عام 2020 بعد أن جمدت الحكومة الحسابات المصرفية للمنظمة بسبب انتهاكات مزعومة لقانون تنظيم الأسرة والفقير.

يتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني للاضطهاد المنهجي وتزرع الأدلة. على سبيل المثال ، في يوليو 2021 ، توفي القس اليسوعي الأب ستان سوامي البالغ من العمر 84 عاماً في الحجز أثناء سجنه دون محاكمة بموجب قوانين التحريض وحرمانه من الرعاية الطبية للسماح (UAPA) في عام 2019 ، تم تعديل قانون (منع) الأنشطة غير المشروعة للسلطة التنفيذية بتصنيف الأفراد كإرهابيين دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة.

الاستثناء من الجنسية

في ولاية آسام ، أدت عملية تحديد "مواطني" الهند إلى ترك 1.9 مليون شخص عديمي الجنسية بحكم الواقع. أعلن وزير الداخلية أميت شاه أنه سيتم إجراء السجل الوطني للمواطنين (NRC) في جميع أنحاء الهند.

لمنح الجنسية على (CAA) في عام 2019 ، سنت الهند قانون تعديل المواطنة أساس الهوية الدينية. يستثنى القانون المسلمين. يخاطر المجلس النرويجي للاجئين إلى جانب قانون الطيران المدني بانعدام الجنسية الجماعي للمسلمين في جميع أنحاء البلاد. ووصفت المفوضية السامية لحقوق الإنسان التعديل بأنه "تمييزي بشكل أساسي" لأنه يضيف معياراً دينياً للمواطنة.

تجريم الاحتجاج والقمع خارج نطاق القضاء

في فبراير 2022 ، وصف رئيس الوزراء ناريندرا مودي الأشخاص المشاركين في مختلف الاحتجاجات السلمية بـ "الطفيليات".

من قضايا الفتنة بعد 2014 رُفعت ضد مواطنين ينتقدون الحكومة 96٪ والسياسيين. قامت العديد من الولايات التي يقودها حزب بهاراتيا جانانا في الهند بهدم منازل بالجرافات دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة ، كرد انتقامي لمشاركتها في احتجاجات مناهضة للحكومة.

في عام 2020 ، قامت ولاية أوتار براديش ، التي تنتهك حقوق الخصوصية ، بوضع لوحات إعلانية عامة تعرض أسماء وصور وعناوين سكنية لأشخاص شاركوا في احتجاجات ضد قانون الطيران المدني ، وهو قانون تمييزي. ثم أصدرت قانون استرداد الأضرار التي لحقت بالمتلكات العامة والخاصة ، الذي مكّن من استرداد الأضرار التي يُزعم أنها حدثت أثناء الاحتجاجات التي شارك فيها المتهمون دون إثبات أنهم ساهموا شخصياً في التعويضات.

أصدرت شرطة بيهار وأوتاراخاند في عام 2021 تعميمات تهدد الأفراد المشاركين في الاحتجاجات بالعقوبات التي تحول دون الحصول على جوازات سفر ووظائف حكومية ومنح مالية وقرروض مصرفية ، وبدأت في مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي بحثاً عن تعليقات "مرفوضة" ضد حكومة الولاية.

